

الاتحاد العمّالي العام؛ لمحاربة الاحتكار وعدم التهرّب من إقرار السلسلة

يشتمل هذا الحقّ كلّ العاملين في القطاع العام ومختلف إدارات الدولة من متقاعدین ومباومين وأجراء ومعلمين وأساتذة، ليساوي الجميع أمام القانون.»

كما طالب «بإقرار اقتراح القانون الذي وافقت عليه لجنة الصحة النيابية بالإجماع وكذلك الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام والمتعلق بالضمان الصحي للعامل المضمونين بعد بلوغ سنّ التقاعد كمدخل أساسي إلى تحقيق نظام التقاعد والحماية الاجتماعية.»

وفي موضوع قانون الإجراءات الجديد، جند الاتحاد موقفه بأن «لا حلّ لقضية الإجراءات السكنية في لبنان من دون خطة إسكانية وبنية شاملة تضعها الدولة وتمولها وترعاها مستفيدة من المشاعات وأمالك الدولة وأن أي قانون خارج هذا التصور إنما هو معالجة جزئية لا تنصف الملك الصغير ولا تحمي المستأجر القديم بل تقدم خدمة إلى الشركات العقارية الكبرى التي ابتلعت المباني القديمة في بيروت وتهدف إلى ابتلاع ما تبقى من المدن،» معتبرا «أنّ الحق في السكن هو من الحقوق الأساسية التي نصّت عليها شرعة حقوق الإنسان.»

وتابع البيان: «إنّ هذه القضايا المطروحة بإحاطة هي جزء من المذكرة المطلوبة للاتحاد العمالي العام والتي تتضمن الإسراع بعملية إصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وإعادة تفعيل المجلس الاقتصادي المتعلق بالاستشفاء من الفروة البترولية واستعادة قطاع النفط وإعادة وتأهيل وتجديد المصافي.»

واعتبر الاتحاد «أنّ بدء العمل بالوصفة الطبية الموحدة التي وافق عليها مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أخذاً بعين الاعتبار بملاحظات اللجنة الفنية، يؤمن للمضمونين الدواء السليم وبأسعار الملائمة ويحقق للصندوق وفراً مجديا يستفاد منه لاحقاً بتوسيع مروحة وزيادة تقديمات الضمان الاجتماعي.»

وختم الاتحاد مجدداً دعمه لعمال المدارس الرسمية في لبنان «في مطالبهم المحققة خصوصاً أنه تقرّر الاجتماع بينهم وبين الاتحاد العمالي العام قبل ظهر يوم الأربعاء الموافق فيه 2015/3/11 عند الساعة 10.00 في مقرّ الاتحاد العمالي العام – كورنيش النهر.»

حكيم شدّد خلال اجتماع المجلس الوطني للأسعار على أهمية الرقابة لمنع الاحتكار والتلاعب بالأسعار

وفي نهاية الاجتماع، قال وزير الاقتصاد: «أعدنا اليوم إحصاء المجلس الوطني لسياسة الأسعار واجتمعت تحت عنوان عرضي هو حماية المستهلك هدفنا الأول والأخير، وليبنا استغاثة المواطنين في موضوع الأسعار لأنّ معنا هو حماية المستهلك.»

وأشار إلى أنه «تمّ الاتفاق في المجلس المؤلف من الهيئات الاقتصادية والعمالية على مراقبة الأسعار ومتابعتها وهي من مهمّات المجلس وصلاحياته، وعلى التعاون بين الجميع للتوصل إلى مساعدة المواطن عبر اعتماد الشفافية في الأسعار والتشدّد في الرقابة لأننا لن نتردّد في ملاحقة من يحكر السلع ومن يتلاعب بالأسعار وكل من يضّر بالمستهلك وستنصّل إلى تحسين أداء الوزارات المختصة لتمكين المواطن من استهلاك ما يحتاج إليه بسهولة وسط حماية مدروسة.»

وذكر حكيم بأنّ الوزارة «لن تتهاون في موضوع حماية المستهلك وهي ستراقب تطور الأسعار وتطبيق الإنخفاض وستضع كل إمكاناتها لضبط الأسعار ضمن سياسة واضحة تحمي المستهلك اللبناني»، مشيراً إلى «الدور الفني للأسعار والذي يقوم بصياغة ليطور ويتمكن من القيام بالمهمات الملغاة على عاتقه بما يتعلق بالأمور الفنية والتقنية والإرشادية والاقتصادية.»

وطلب وزير الاقتصاد من التجار تحليق الملصق الخاص على نقاط البيع والذي يتضمن عبارة «إذا شكيت تشكّر، كي يتمكن المواطن من القيام بواجبه وإيصال صوته»، لافتاً إلى «أنّ وزارة الاقتصاد والتجارة ستكون نقطة اتصال وتواصل بين الجميع»، وقال: «لسنا هنا لملاحقة أحد بقدر ما نعمل على ضبط المخالفين للقوانين والمحتكرين من خلال التوعية والإرشاد والتواصل.»

زكمحل : الاستثمارات اللبنانية في مصر بلغت نحو مليار دولار عام 2014



زكمحل يلقي كلمته في حفل الغداء

بالخدمات، حيث تنشأ الأفكار وتخلق المفاهيم والمنتجات، والعلامات التجارية، وطريقة الإدارة»، مشيراً إلى «أنّ لبنان أرض خصبة حيث ننتخب ونختبر ونتقن مهارتنا ونربّز مورادنا البشرية بدءاً من هنا لتصدير مهارتنا وأفكارنا ومنتجاتنا وشركائنا، إلى جميع أنحاء المنطقة وخاصة نحو سوق كبيرة ذات إمكانات ضخمة مثل مصر.»

وتحدّث السفير المصري محمد بدر الدين زايد، وقال: «أطمئن الجميع إلى التحضيرات لعقد مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي تجري بصورة عادية،» معتبراً «أنّ دور كل من لبنان ومصر يتكامل في علاقات رجال الأعمال في كلا البلدين، وخصوصاً أنّ الروابط بدأت في القرن التاسع عشر وترسخت بين البلدين في العديد من المشاريع الاقتصادية البنيةة والتي كان لها أثرها الاقتصادي على من هذين البلدين.»

وأشار زايد إلى «أنّ المهتم إلى يستمر العمل على تذليل كل العقبات التي تؤثر على التبادل التجاري»، وقال:

طالب الاتحاد العمّالي العام الجهات المعنية «بعدم التهرب من إقرار سلسلة الربّ والرواتب ومن موظفي القطاع العام ومعلمي وأساتذة المدارس الخاصة والأسلاك الأمنية والعسكرية، بعدما أشبعت هذه السلسلة مفاصلة ولم يعد من مبرر لعدم تنفيذها.»

ورأى الاتحاد، في بيان، بعد اجتماع لمجلسه التنفيذي برئاسة غسان غصن، في المبادرات الوزارية في وزارات الصحة والمال والاقتصاد من خلال حملاتها لمكافحة الفساد والغش والرشى خلال الأشهر القليلة الماضية «تطوراً إيجابياً مهماً يفتح الباب للدخول إلى مفاور الإدارة حيث الفساد مستشر ومخاطر سلة غذاء المواطن وسوى ذلك من المخاطر،» معتبراً «أنّ هذه الحملة يجب أن تتحول إلى سياسة حكومية مستمرة وهادفة لا أنّ تقتصر على المبادرة الفردية لهذا الوزير أو ذاك بل على خطة شاملة.»

وأضاف البيان: «أثبتت جميع التجارب أنّ الاحتكارات تتحكّم بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية في البلاد ولا صحة عن الكلام عن اقتصاد حرّ ينافس في ظلّ كارتلات المحروقات ومافيات الدواء، مروراً بمختلف الاحتكارات والمواد الاستهلاكية والغذائية والخدماتية إلى التي تمارس الدولة دورها في حماية مواطنيها من الشجع وعسر الاحتكار والتشدّد في المراقبة والمحاسبة وضبط الأسعار ووضع سقف للإرباح، وليس أمام الاتحاد العمالي العام من سبيل لمواجهة الغلاء الذي يتصاعد حسب مؤشر الاتحاد العمالي العام الذي بلغ حتى شهر كانون الثاني 37 في المئة، سوى الإسراع في انعقاد لجنة المؤشر وإنجاز تقريرها ورفعها إلى مجلس الوزراء لإقراره وتصحيح الحد الأدنى للأجور ووقف تدهور القدرة الشرائية ومنع تراكم معدلات التضخم، وذلك وفقاً للقانون ومطالبة ممثلي الهيئات الاقتصادية بالتزامه والحكومة بإجراء مراجعة سنوية لنسب الغلاء وتصحيح الأجور، وفي هذا السياق يطالب المجلس التنفيذي الجهات المعنية بعدم التهرب من إقرار سلسلة الربّ والرواتب ومن موظفي القطاع العام ومعلمي وأساتذة المدارس الخاصة والأسلاك الأمنية والعسكرية، بعدما أشبعت هذه السلسلة مفاصلة ولم يعد من مبرر لعدم تنفيذها.»

وطالب المجلس لجنة الإبراة والعدل واللجان المشتركة «بعدما أقرت مشروع قانون تثبيت المتقاعدين،

وتنوّعت على «أهمية تفعيل المنافسة التي تبقى هي الأساس في تجارة السلع بالتجزئة.»

ثمّ بدأ المجلس مناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال.

البناء

أزمة الكازينو انتهت بإعادة 47 موظفاً وإحالة 32 إلى لجنة صحية وتعويزات لباقي المصروفين على ثلاثة شهور



قزي متحدّثاً خلال المؤتمر الصحافي

المبكرة. وسيعاد النظر بالتعيينات على أساس سلسلة الربّ والمناسب في المكان المناسب والمرأة المناسبة في المكان المناسب من دون تمييز طائفي وسياسي وحزبي، وسيصاص إلى إعادة تدريب الجسم البشري الذي يعمل في الكازينو مع مؤسسات متخصصة حتى يكون على مستوى المسؤولية. وسيكون للكازينو نظام مالي واضح، ونظام توظيف داخلي واضح، وسيعاد النظر في كلّ العقود المبرمة مع شركات منذ سنوات، لأنّ هناك أسئلة كثيرة حولها، كما سيعاد النظر في دور الكازينو، فالكازينو في لبنان بلد الإشعاع والنور لم ينشأ ليكون صالة للقامر، فالميسر جزء من الكازينو وليس كل الكازينو الذي أنشئ ليكون معلماً فكرياً وثقافياً وفنياً نرفع به اسم لبنان.»

ودعا قزي «الموظفين الذين أعطوا فرصة للعودة إلى العمل أنّ يعملوا للمساهمة في تقديم هذه المؤسسة»، كما دعا «الذين صرفوا من العمل إلى اللجوء إلى الوزارة إذا شعروا أنّ هناك أيّ غبن لحقّ بهم فربما أو جمعياً.»

وشدّد وزير العمل على أنّ إعادة الصرف «كانت من باب إعادة هيكلة الكازينو وفي المستقبل إذا حصل استقالات طوعية وفتح باب التوظيف والاختيارية مع تعويضات صرفوا والذين يمكن أن تستفيد الشركات من أجل الاستقالات

كان المشرف الأول بروح أبوية وإنسانية على الحلّ الذي طرحته، ومجلس الإدارة الذي لم يتأخر عن عقد اجتماعات متتالية لوضع حلّ لهذا الموضوع والحفاظ على حقوق الموظفين، خاصة بشخص رئيسه حميد كريدتي الذي كان متحفّظاً منذ البداية على عملية الصرف، إلى جهود رئيس مجلس إدارة «إنترا» الذي كان له اليد الطولى في جعل كل الإفكار التي طرحت تترجم مصرف لبنان رياض سلامة الذي

وأكّد قزي أنّ «الحلّ الذي تمّ التوصل إليه نال مباركة الجميع، وهو ينصّ على إعطاء تعويضات مالية على ثلاثة شهور: الشطر الأول 125 ألف دولار، والثاني 175 ألف دولار، والثالث 250 ألف دولار،» مشدداً على أنّ «هذه التعويضات صافية، وإلاّ ستعود وزارة العمل إلى التخلّي عن هذا الأمر.»

وأشار إلى أنّ «التسوية لا يكون لها ديمومة إلاّ إذا كانت جزءاً من مشروع إصلاح في

فرعون افتتح معرض Shape In؛ تحسُّن واقع السياحة يدلّ على روح التحديّ والإبداع

بعد قصف شريط الافتتاح، ألقى فرعون كلمة تطرّق فيها إلى واقع السياحة فقال: «لقد شهد واقع السياحة تحسّناً بنسبة 38 في المئة في كانون الثاني، مقارنة بالشرح نفسه من العام الماضي. كما شهدت أشهر الصيف تحسّناً بنسبة 26 في المئة، وهذا إن دل على شيء فإنّه يدلّ على روح التحديّ والإبداع.»

وتحدّث شقير فرأي «في معرض Shape In أفضل تغيير عن لبنان ودوره الإقليمي وهدياً يتجدد كل عام للإسهام في تعزيز إيمان اللبنانيين بوطنهم وثقة الأشقاء العرب والأجانب بأنّ لبنان هو وطن الجمال بكلّ معايير،» وقال: «نريد أعمالاً نعتزّ ونفتخر بها، نريد عودة فاعلة للمعارض والمؤتمرات في لبنان، نريد الخروج من دوامة التحصيل والتراجع والخسائر والبطالة والتخريب، والذهاب إلى انتخاب رئيس للجمهورية وعودة المؤسسات الدستورية إلى دورها الطبيعية وإلى النهوض بالعمل والإنتاج والإبداع.»

وإذ رأى «أنّ المشاركة المحلية والأجنبية الكثيفة في Shape In وما ينضمّنه من نشاطات مختلفة يجعله من أهمّ المعارض المماثلة في المنطقة»، أشار إلى أنّ «غرفة بيروت وجبل لبنان عملت، بالتعاون مع بعض المعنيين بهذا القطاع، على إنشاء جمعية منظمي المعارض والمؤتمرات في لبنان، إيماناً بدور هذا القطاع الحيوي والرائد على المستوى الاقتصادي.»



فرعون وشقير خلال الافتتاح

لجنة المحامين المولجة بالطعن وتعديل قانون الإجراءات؛ للتعاطي بمسؤولية مع هذا الملف الوطني

علقت «لجنة المحامين المولجة بالطعن وتعديل قانون الإجراءات»، في بيان، على قرار المدعي العام التمييزي، نظراً للإفادة ولعدم وضوح المسار القانوني له من المواطنين والحقوقيين.»

ولفتت اللجنة في بيان إلى «أنّ الهدف الرئيسي القائم عليه نصف القانون هو صندوق لمساعدة المستأجرين على الدفع وهو غير موجود، كما جرى تعديل مروحة المستفيدين منه في لجنة الإدارة والعدل ليشمل فئة أكبر من المستأجرين نشيطاً، وعند الإصرار على عدم التراجع عن القرار بمواكبة الخبراء، يكون القانون ينفذ لمصلحة المالك، فتعطي كامل الحق للمالك بتمارسه حقوقه وفقاً لهذا الإندارت الذي أنبل جزئياً ولا يحقّ للمستأجر أن يستفيد من الحقوق المنصوص عليها في ذات القانون، ولا من اللجنة وهي المرجع الرقابي الوحيد على عمل الخبراء ويصعب القانون إنقاذياً في مواد لصالح المالك، مما يجعلنا في استحالة من تطبيقه، ونوصل الفرقيين إلى طريق مسدود، ولكن بعد الضغط

إعادة العمل مع «أوتيل ديو» بعد تعهده التزام العقد مع «الصحة»

أعدت وزارة الصحة العامة العمل بالعقد مع «مستشفى أوتيل ديو»، بعدما حضرت إدارة المستشفى إلى وزارة الصحة وتعهدت التزام بنود العقد كاملة.

من جهة أخرى، تتابع وزارة الصحة تحقيقاتها في قضية الطلّين عبد الرؤوف منير الحولي وإيمان ربيع عيد، وفور انتهائهما ستعلن نتائجها وتتخذ الإجراءات.

ودعت الوزارة المواطنين إلى الاتصال بالخط الساخن على 1214 لتقديم الشكاوى ومتابعة الحالات الطارئة.

انخفض مؤشر «بنك لبنان والمهجر» للأسهم اللبنانية، بنسبة 0.04 في المئة إلى مستوى 1.220.22 نقطة في بورصة بيروت، مسجلاً تقدماً بنسبة 4.27 في المئة منذ بداية السنة، وانخفاضاً بنسبة 0.33 في المئة مقارنة بالوقت نفسه السنة الماضية. أما بالنسبة إلى الأسهم المتداولة فقد بلغ عددها 6,207 سهماً وبلغت قيمتها 68.098 دولاراً.

في القطاع الغازي، تراجعت أسهم سوليدير «ب» بنسبة 0.61 في المئة إلى 11.36 دولار. أما أسهم سوليدير «ا» فقد تمّ تداولها من دون تغيير في السعر. في القطاع المصرفي، تمّ تداول أسهم بنك لبنان والمهجر المدرجة من دون تغيير في السعر.

«معا لإعادة تفعيل حرج بيروت»؛ مرأب الملعب البلدي خطاً استراتيجي

احتجاجاً على مشروع إنشاء مرأب للسيارات تحت الملعب البلدي في طريق الجديدة، أصدرت حملة «معا لإعادة تفعيل حرج بيروت»، بياناً أوضح فيه أنّ ملاحظاتها على المشروع «تتلخّص بعناوين ثلاثة هي: التضييق والإفقار التام إلى العلمية، والتقرّذ بالقرار»، لافتة إلى أنّ تشييد مرأب يتسع ل2500 سيارة خطاً استراتيجي ضمن أحياء ضيقة، وهو يجسّر مبدأ المركزية في تنظيم المواقف الذي أثبت فشله في أكثر الدول تطوراً.»

وأشارت الحملة إلى «أنّ وجود موقف ضخم وحيد كهذا في وسط الحيّ سيؤدي إلى تحويل زحمة السير الخائفة من مختلف الاتجاهات إلى مكان واحد، وشل حركة السير تماماً، وسيؤدي حتماً إلى إشكالات في إدارته وإدارة الطرق الضيقة المحيطة به أثناء الدخول والخروج منه في ساعات الذروة.»

وإنقذت «الإفقار التام إلى المنهجية العلمية التي تفترض ارتباطاً وثيقاً بين المسببات ووسائل المعالجة، وصولاً إلى الهدف المرجو»، معتبرة أنّ مشروع رئيس بلدية بيروت بلال حمد «يبدو كانه الأساس والخيار الوحيد، وتأتي كل الميزرات كأعداد لإتمامه.»

ورأت الحملة «أنّ الأخطر في المشروع هو استهداف التراث والرموز البيرونية باستبدال ملعب شهد تاريخنا منذ عهد الانتداب الفرنسي، بحل مؤقت لزحمة سير، ستزهد حتماً طالما لم تعالج أسبابها الحقيقية، وهي نقص النقل المشترك في بيروت.»

وختم البيان: «أما العنوان الثالث، وهو التقرّذ بالقرار، فهو واضح بالدعوة التي وجهت حصرياً إلى الجهات التي توافقه الرأي، بينما استبعد جميع المعارضين كالقسم الأكبر من جمعيات المجتمع المدني.»

جدلاً بصحتها بإعطاء التغطية للمالك بمواكبة الخبراء بناءً على طلبه من دون المرور بال قضاء، فعلى النيابة العامة أن تتحقق من تطبيق المواد 1 إلى 37 وتأمين وجود الصندوق ودفع الإيجار منه عملياً لمن يستحقّ والمنصوص عليه من المادة 1 إلى 37، كما تتحقق من التزام المستأجر والمالك بواجبات وحقوق كل من الطرفين قبل البدء من تنفيذ مذكرة وهذا مستحيل عملياً ويخرج عن صلاحية النيابة العامة والقوى الأمنية، وغير منصوص عليه في قانون الإجراءات.»

وأكدت اللجنة «أنّ القوى الأمنية فهي غير قادرة على التحقق من نفاذ مواد القانون لناحية الأبنية السكنية ولا التحقق من نفاذ شروط المادة 18 أو عدم تحقق شروطها ولا البتّ مكان اللجنة بالاعتراضات والمخالفات التي يمكن أن تحدث من جراء القانون أو عمل الخبراء والتي يعود حصراً هذا العمل إلى اللجنة التي أنبطلت.»

وطلّبت من وزير العدل ومن جميع المسؤولين في الدولة اللبنانية «وضع حدّها للصراع الدائر بين المواطنين ودخلت فيه الصراعات السياسية

إعادة العمل مع «أوتيل ديو» بعد تعهده التزام العقد مع «الصحة»

أعدت وزارة الصحة العامة العمل بالعقد مع «مستشفى أوتيل ديو»، بعدما حضرت إدارة المستشفى إلى وزارة الصحة وتعهدت التزام بنود العقد كاملة.

من جهة أخرى، تتابع وزارة الصحة تحقيقاتها في قضية الطلّين عبد الرؤوف منير الحولي وإيمان ربيع عيد، وفور انتهائهما ستعلن نتائجها وتتخذ الإجراءات.

ودعت الوزارة المواطنين إلى الاتصال بالخط الساخن على 1214 لتقديم الشكاوى ومتابعة الحالات الطارئة.